

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٦١٨ لسنة ٢٠١٧

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ في شأن المحفيات الطبيعية :

وعلى قانون البيئة الصادر بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ وتعديلاته :

وعلى اللائحة التنفيذية لقانون البيئة الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٩٥ وتعديلاتها :

وبناءً على ما عرضه وزير البيئة :

قرر :

(المادة الأولى)

يستبدل بنص المادة (١٣ مكرراً) من اللائحة التنفيذية لقانون البيئة ، النص الآتي :

المادة (١٣ مكرراً) :

تحدد فروع التخصصات والأعمال البيئية التي يحظر مزاولتها على غير المرخص لهم بالاشتغال بالأعمال البيئية أو غير المحاصلين على شهادة الاعتماد بالتخصصات والأعمال البيئية الآتية :

- ١ - إعداد دراسات تقويم التأثير البيئي .
- ٢ - إعداد دراسات تقويم المخاطر البيئية الكمية والنوعية .
- ٣ - تطبيق نظم إدارة البيئة .
- ٤ - إعداد خطط الالتزام البيئي وإصلاح المخالفات للمنشآت الصناعية والسياحية والأنشطة الاقتصادية الأخرى .
- ٥ - اقتصادييات البيئة والمحاسبة البيئية .
- ٦ - إدارة المخلفات الصلبة والسائلة والغازية .

- ٧ - إجراء القياسات البيئية في المعامل المعتمدة .
- ٨ - أعمال الرصد الذاتي للمنشآت وإدارة شبكات الرصد .
- ٩ - إدارة المشروعات الإنتاجية والخدمة والأنشطة الاقتصادية بالمحبيات الطبيعية .
- ١٠ - إدارة الكيمياويات والمواد والنفايات الخطرة .
- ١١ - نمذجة رياضية لتشتت الملوثات .
- ١٢ - دراسات التنوع البيولوجي .

ويشترط للقيد بسجلات قيد المشغلين بالأعمال البيئية ولاعتماد الخبراء وبيوت الخبرة

سداد الرسم المقرر لذلك كما يشترط ما يأتي :

اولاً- بالنسبة للأفراد :

١ - إخصائى بيئى :

- (أ) أن يكون حاصلاً على مؤهل عال مناسب .
- (ب) أن يكون له خبرة في مجال الأعمال البيئية من (٥ - ١٠) سنوات .
- (ج) استيفاء نموذج البيانات رقم (١) المعد لذلك .

٢ - استشاري بيئى :

- (أ) أن يكون حاصلاً على مؤهل عال مناسب .
- (ب) أن يكون له خبرة في مجال الأعمال البيئية لا تقل عن (١٠) سنوات .
- (ج) استيفاء نموذج البيانات رقم (٢) المعد لذلك .

ثانياً- بالنسبة للمكاتب الاستشارية (بيوت الخبرة) :

- (أ) أن يكون المدير المسؤول مقيداً كاستشاري بيئى .
- (ب) أن يرفق بالطلب المقدم قائمة بالإخصائيين والاستشاريين البيئيين الذين يتم الاستعانة بهم .
- (ج) استيفاء نموذج البيانات رقم (٣) المعد لذلك .

ويكون القيد أو الاعتماد بناءً على طلب يقدم إلى الأمانة الفنية للجنة العليا للقيد والاعتماد المنصوص عليها في المادة (١٣ مكرراً) من القانون وتتولى اللجنة نظر الطلب ودراسته في أول اجتماع لها بعد تقديمها ، ولها أن تستوفى ما تراه من بيانات ومستندات من مقدم الطلب، وعلى اللجنة أن تبت في الطلب بالقبول أو الرفض خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الطلب أو استيفائه، وتقوم اللجنة بإخطار مقدم الطلب بقرارها بموجب خطاب مسجل موصى عليه بعلم الوصول.

وتكون شهادة القيد أو الاعتماد صالحة لزاولة الأعمال البيئية لمدة خمس سنوات وتجدد الشهادة بناءً على طلب صاحب الشأن بذات شروط وإجراءات القيد أو الاعتماد ، ويجوز عدم التجديد في حالة ما إذا ثبت للجنة أن طالب التجديد قد ارتكب مخالفة شروط القيد أو الاعتماد .

(المادة الثانية)

يُستبدل بنص الفقرة رقم (٢) من البند أولاً - المعايير والاشتراطات والمواصفات العامة لتداول واستخدام الفحم الحجري أو البترولي الوارد بالملحق رقم (١٢) المرفق باللائحة التنفيذية لقانون البيئة، والفقرة رقم (١) من البند رقم (أ) التفريغ في الموانئ الوارد بالقسم الأول المعون "تداول الفحم الحجري أو البترولي بالموانئ والأرصفة (معايير خاصة بشركات الشحن والتفريغ ما لم ينص على غير ذلك)" بالملحق رقم (١٢) المشار إليه، النصين الآتيين :

الفقرة رقم (٢) من البند أولاً - المعايير والاشتراطات والمواصفات العامة لتداول واستخدام الفحم الحجري أو البترولي :

٢ - يصدر التصريح باستيراد أو تداول أو استخدام الفحم من الوزارة المختصة أو الهيئات التابعة لها بعد الحصول على موافقة جهاز شئون البيئة على الدراسة البيئية المقدمة والتحقق من استيفاء جميع الاشتراطات الواردة في الدراسة ، وتكون الموافقة البيئية مقابل مصروفات إدارية يحددها قرار من وزير البيئة بعد العرض على مجلس إدارة جهاز شئون البيئة، ويحدد التصريح كل عامين بعد موافقة جهاز شئون البيئة على تقارير الأداء البيئي المقدمة من المنشأة، ويحق للجهاز إلغاء التصريح بشكل نهائي أو وقفه بشكل مؤقت حال عدم التزام المنشأة بالاشتراطات الواردة به .

الفقرة رقم (١) من البند رقم (أ) التفريغ في الموانئ :

١ - يكون تفريغ الفحم من السفن إلى الشاحنات أو السيور الناقلة باستخدام الوسائل والآلات والمعدات والتقنيات طبقاً لما يصدره جهاز شئون البيئة من ضوابط وشروط تراعى الحساسية البيئية في هذا الشأن .

(المادة الثالثة)

تستبدل الكلمة (التخزين) بكلمة (التشوين) المنصوص عليها بعنوان البند رقم (ب)

الوارد بالقسم الأول المشار إليه في المادة السابقة، كما يستبدل بنصوص الفقرات

أرقام (١) و(٥) و(٦) و(٧) من هذا البند ، النصوص الآتية :

الفقرة رقم (١) من البند رقم (ب) التشوين :

١ - يجب أن يكون التشوين على هيئة أكوام إما داخل مخازن نصف كروية ، أو هاجر على هيئة مظلة وثلاثة جوانب مغلقة والجانب الرابع مزود بستارة على هيئة شرائح تسمح بمرور المعدات، ويراعى وجود تهوية جيدة لتخفيض تركيزات أي غازات منبعثة مثل الميثان أو أول أكسيد الكربون التي قد تنتج من عملية الأكسدة الذاتية للفحم عند تخزينه .

ويجوز في الأحوال التي يستحيل فيها تطبيق الاشتراطات الواردة بالفقرة السابقة لاعتبارات خاصة بالموقع أن يتم تقديم دراسة بيئية للبدائل المقترن على أن يراجعها جهاز شئون البيئة من خلال اللجنة المعنية بشئون الفحم والمذكورة باللائحة والتي يكون لها الاستعانة بالخبراء في مجال الشحن والتغليف والتخزين بالاشتراك مع خبراء متخصصين في البيئة ، على أن تقوم اللجنة بإعداد تقرير يعرض على السلطة المختصة ، على أن يتلزم مقدم الدراسة بسداد المصاريف الإدارية التي يتم تحديدها لمراجعة الدراسة وفقاً لحكم البند رقم (٧) من المادة (١٤) من قانون البيئة .

الفقرة رقم (٥) من البند رقم (ب) التشريع :

٥ - يجب تركيب أنظمة لرش أكواام الفحم بالمياه أو المواد الكيميائية لمنع تطاير أتربة الفحم، وفي حالة استخدام المياه يجب ضمان نسبة رطوبة كافية في تلك الأكواام (١٠٪ : ١٥٪) على أن تكون أرضية التشغيل في هذه الحالة مانعة للتسرب مع تركيب نظام لتجفيف المياه المتولدة ، ومعالجتها أو التخلص منها بطريقة آمنة بيئياً، ويستثنى من ذلك الفحم المعادن وتلتزم الشركات عند التشغيل المؤقت للفحم المعادن بالتعليمات والاشتراطات الصادرة عن جهاز شئون البيئة في هذا الشأن .

الفقرة رقم (٦) من البند رقم (ب) التشريع :

٦ - يجب ألا تتجاوز مدة تفريغ الفحم من السفن إلى الميناء ومن الميناء إلى وسائل النقل واحداً وعشرين يوماً، كما يجب ألا تزيد مدة التشغيل المؤقت ، بأي حال من الأحوال على شهر واحد يبدأ من يوم وصول الفحم للميناء وحتى خروجه منه، ويجوز للجنة المشكلة لشئون الفحم الاستثناء من ذلك في الأحوال الضرورية .

الفقرة رقم (٧) من البند رقم (ب) التشريع :

٧ - يجب تركيب أجهزة رصد مستمرة للأتربة بالمراسي النهرية على نفقة شركات الشحن والتفريغ طبقاً للمواصفات الفنية التي يحددها جهاز شئون البيئة وذلك على سور المرسى تحت اتجاه الريح السائدة على أن يتم الربط بالشبكة القومية لرصد ملوثات الهواء .
وبلغ جهاز شئون البيئة حق تركيب أجهزة رصد مستمرة للأتربة على سور الميناء البحري تحت اتجاه الريح السائدة على أن يتم الربط بالشبكة القومية لرصد ملوثات الهواء .

(المادة الرابعة)

يُستبدل بنصوص البند رقم (١)، والفقرة رقم (ب) من البند رقم (٣)، والبند رقم (٥) الواردة بالقسم الثاني المعنون "الاشتراطات والمعايير الخاصة بمحطات التخزين الوسيطة خارج الموانئ" بالملحق رقم (١٢) المشار إليه ، النصوص الآتية :

البند رقم (١) :

١ - أن تبعد محطات التخزين عن أي تجمع سكني مسافة لا تقل عن ثلاثة كيلومترات، ويجوز لدواعي الضرورة التي يقرها جهاز شئون البيئة مع الجهات المعنية، تعديل هذه المسافة بما يسمح بإنشاء محطات تخزين مغلقة على مسافة ألف وخمسمائة متر وفقاً لظروف وطبيعة كل منطقة .

الفقرة رقم (ب) من البند رقم (٣) :

(ب) الأماكن المكشوفة : أماكن مخصصة للتخزين مكشوفة ومحاطة بمصدات رياح وفقاً للمواصفات والضوابط والاشتراطات التي يضعها جهاز شئون البيئة يصدر بها قراراً من الرئيس التنفيذي للجهاز .

البند رقم (٤) :

٤ - يجب تركيب أنظمة رش مواد كيميائية أو مياه تعمل على تثبيت الأتربة على أكواخ الفحم السائب لمنع تطاير أتربته وضمان نسبة رطوبة كافية في تلك الأكواخ (١٠٪-١٥٪) على أن تكون أرضية التخزين في هذه الحالة مانعة للتتسرب مع تركيب نظام لتجفيف المياه المتولدة ومعالجتها أو التخلص منها بطريقة آمنة بيئياً، ويستثنى من ذلك الفحم المعباً .

(المادة الخامسة)

يُستبدل بنصوص الفقرة رقم (١) من البند رقم (أ) النقل بالشاحنات ، والفقرة رقم (ب) من البند رقم (٢) من البند رقم (ب) النقل بالسكك الحديدية، والفقرة رقم (ب) من البند رقم (٩) اشتراطات التخزين داخل المصنع من البند ثالثاً - المعايير والاشتراطات والمواصفات الخاصة باستخدام الفحم الحجري أو البترولي، الواردة بالقسم الثالث المعنون "الاشتراطات والمواصفات الخاصة بنقل الفحم الحجري أو البترولي" بالملحق رقم (١٢) المشار إليه، النصوص الآتية :

الفقرة رقم (١) من البند رقم (أ) النقل بالشاحنات :

١ - تصدر موافقة بيئية من فرع جهاز شئون البيئة المعنى لشركات ومكاتب النقل الراغبة في نقل الفحم على أن تكون حاصلة على التراخيص الازمة من الجهات المختصة .

الفقرة رقم (ب) من البند رقم (٢) من البند رقم (ب) النقل بالسكك الحديدية :

(ب) رش الفحم المنقول الموجود في عربات القطار بـمـاـيـاهـ المـرـذـذـةـ أوـ بـمـاـدـهـ كـيـمـيـائـيـهـ لـتـحدـ منـ اـنـعـاثـاتـ الـأـتـرـبـةـ بـحـيثـ تـصـلـ درـجـةـ الـرـطـوبـةـ عـنـدـ الرـشـ بـالـمـاـيـاهـ إـلـىـ (١٠٪-١٥٪) ويـسـتـثـنـىـ مـنـ ذـلـكـ الفـحـمـ المعـباـ .

الفقرة رقم (ب) من البند رقم (٩) اشتراطات التخزين داخل المصنع :

(ب) يجب تركيب أنظمة رش المياه المرذدة على أكواخ الفحم لمنع تطاير أتربة الفحم ولضمان أن تكون نسبة الرطوبة في أكواخ الفحم (١٠٪ : ١٥٪) على أن تكون أرضية التخزين في هذه الحالة مانعة للتتسرب مع تركيب نظام لتجفيف المياه المتولدة، ويستثنى من ذلك الفحم المعاد.

(المادة السادسة)

يضاف إلى البند أولاً - المعايير والاشتراطات والمواصفات العامة لتداول واستخدام الفحم الحجري أو البترولي بالملحق رقم (١٢) المشار إليه فقرة جديدة برقم (٩)، كما يضاف إلى البند رقم (أ) التفريع في الموانئ الوارد بالقسم الأول بالملحق ذاته فقرة جديدة برقم (٩). كما يضاف إلى البند رقم (٩) اشتراطات التخزين داخل المصنع الواردة بالقسم الثالث بالملحق ذاته فقرة جديدة برقم (إ) نصوصها الآتية :

فقرة رقم (٩) من البند أولاً : المعايير والاشتراطات والمواصفات العامة لتداول واستخدام الفحم الحجري أو البترولي :

٩ - تشكل بقرار من وزير البيئة لجنة بجهاز شئون البيئة للبت في كافة الشئون الخاصة باستيراد وتداول واستخدام الفحم. ولللجنة أن تنشأ لجاناً فرعية لها، ويحدد القرار مهام اللجنة ومسئولياتها وتشكيل عضويتها وطريقة عملها .

فقرة رقم (٩) من البند رقم (أ) التفريع في الموانئ :

٩ - تلتزم الشركات عند تفريع الفحم المعاد بالتعليمات والاشتراطات الصادرة عن جهاز شئون البيئة في هذا الشأن وفي جميع الحالات تراعي المحساسية البيئية للموقع .

فقرة رقم (إ) من البند رقم (٩) اشتراطات التخزين داخل المصنع :

(إ) يجوز تخزين الفحم في مخازن تحت سطح الأرض على أن يتم ذلك وفقاً للضوابط والاشتراطات التي يضعها جهاز شئون البيئة ويصدر بها قرار من الرئيس التنفيذي للجهاز .

(المادة السابعة)

يُستبدل بالجدول رقم (١١) المرفق بالملحق رقم (١٢) المشار إليه ،
الجدول المرفق بهذا القرار .

(المادة الثامنة)

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر ببرئاسة مجلس الوزراء في ١٦ جمادى الآخرة سنة ١٤٣٨ هـ

(الموافق ١٥ مارس سنة ٢٠١٧ م) .

رئيس مجلس الوزراء

مهندس / شريف إسماعيل

جدول (١) ملحق (١٢)

أنواع ومواصفات الفحم المصرح به

أنواع الفحم: تحدد أنواع الفحم التي يجوز استخدامها على النحو الآتي :

١ - الفحم الحجري: وفق التصنيف المعتمد (ASTM D121) من الهيئة المصرية العامة للمواصفات على النحو المبين في الجدول الآتي :

الرتبة						* المحتوى الحراري الكلى ميجاجول لكل طن	* حدود المواد المتباينة (%)	* حدود الكربون الثابت (%)
يساوى أو أقل من	يساوى أو أكبر من	أكبر من	أقل من	يساوى أو أكبر من	أقل من			
فحم إنثراسيت								
-	-	٢	-	-	-	٩٨	عitta إنثراسيت	
-	-	٨	٢	٩٨	٩٢	٩٢	إنثراسيت	
-	-	١٤	٨	٩٢	٨٦	٨٦	نصف إنثراسيت	
فحم بيتوبيت								
-	-	٢٢	١٢	٨٦	٧٨	٧٨	محتوى متدق من المواد المتباينة	
-	٢٢٠٥٧	٢١	٢٢	٧٨	٦٩	٦٩	محتوى وصلٍ من المواد المتباينة	
٢٢٠٥٧	٢٠٢٢٢	-	٢١	٦٩	-	-	محتوى عالٍ من المواد المتباينة (أ)	
٢٠٢٢٢	٢٦٧٤٢	-	-	-	-	-	محتوى عالٍ من المواد المتباينة (ب)	
٢٦٧٤٢	٢٤٤١٨	-	-	-	-	-	محتوى عالٍ من المواد المتباينة (ج)	

* محسوب على أساس جاف وخالي من المواد المعدنية .

** محسوب على أساس رطب (رطوبة كامنة) وخالي من المواد المعدنية .

٢- الفحم البترولي:

المحتوى على مواد متطايرة (١٠٪ : ١٢٪) والطاقة الحرارية الكلية حوالي

٣١٥ ميجاجول / طن على ألا تزيد نسبة الكبريت عن (٠.٨٪) .